جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

MINISTRY OF FINANCE

موازنة المواطن
للعام المالي
٢٠١٨/٢٠١٩

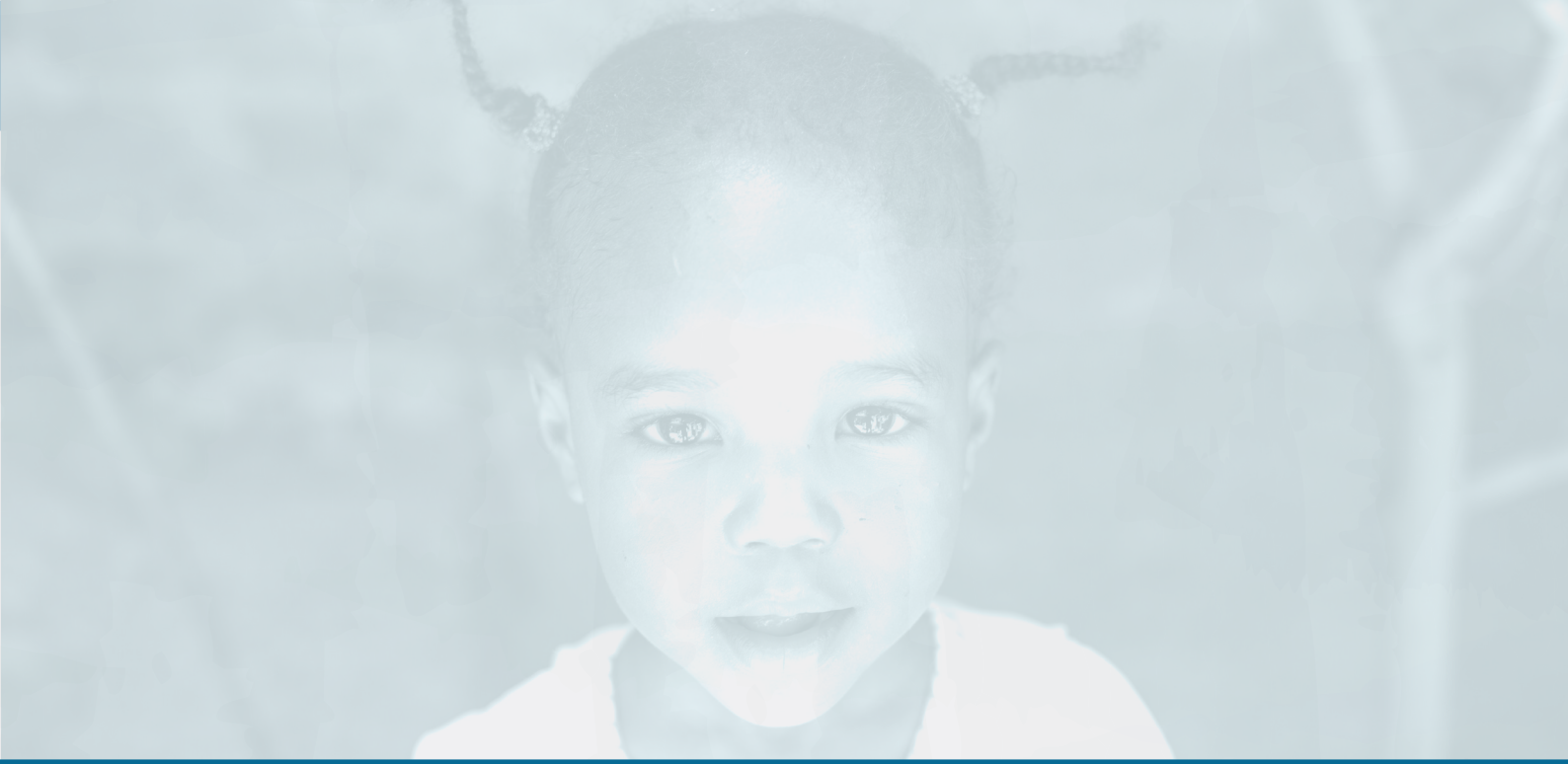

يعني ايه موازنة المواطن؟

هـذا الكتيـب يعـد الإصـدار الخامـس لـوزارة الماليـة وسـوف يسـاعدك عـلى إجابـة كل تسـاؤلاتك، وسـوف تجـد فيـه شرح مبسـط للسياسـة الماليـة للدولـة خـلال العـام المـالي ٢٠١٩/٢٠١٨ والإجـراءات التـي سـتتبعها الدولـة لتحسـين جـودة حيـاة المواطنـين مـن خـلال برامـج مختلفـة. وإتاحـة المعلومـات دي هدفهـا تشـجيعك عـلى ممارسـة حقـك في المشـاركة في عمليـة اتخـاذ القـرار لأن رأيـك هيفـرق عنـد تصميـم السياسـات ومتابعـة الإنفـاق الحكومـي لتلبيـة احتياجاتـك الضروريـة، ولتوفـير مسـتقبل أفضـل لـك ولأولادك.

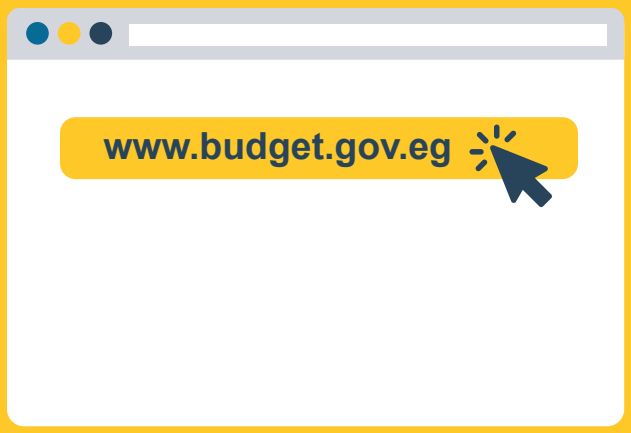

يعني ايه موازنة؟

الموازنـة عبـارة مـن بيـان يوضـح كل الايـرادات المتوقـع ان تحصـل عليهـا الدولـة خـلال العـام المـالي وخطـة الحكومـة في اعـادة انفاقهـا في المجـالات المختلفـة مثـل الصحـة والتعليـم والاسـكان والتمويـن لتحسـين جـودة حيـاة المواطـن.

يعنى ايه عجز؟

عجز الموازنة هو الفرق بين ايرادات الدولة ومصروفاتها وحيازة الاصول المالية خلال العام والحكومة تستهدف خفض هذا العجز لمنع تراكم الدين

ويقدر عجز الموازنة خلال ٢٠١٨-٢٠١٩ حوالى ٤٣٨,٦ مليار جنيه

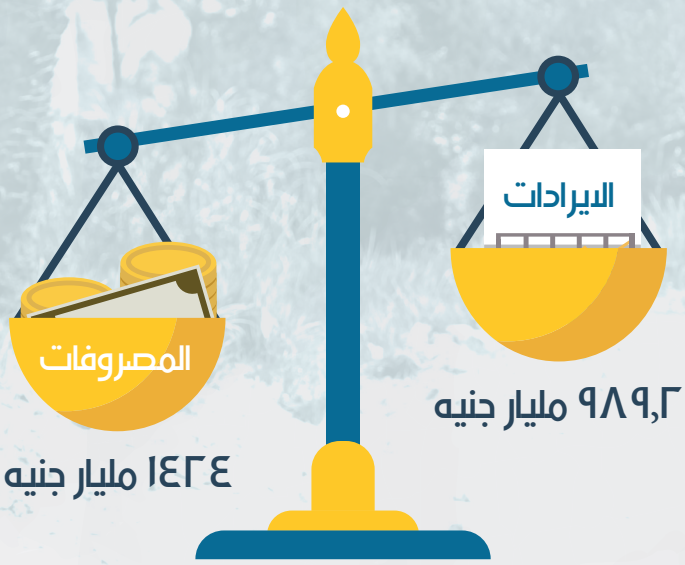

العجز الكلي للموازنة

٤٣٨,٦ مليار جنيه

ما هي اهم ملامح موازنة عام ٢٠١٨-٢٠١٩؟

- تعطى الدولة الاولوية في موازنة عام ٢٠١٨-٢٠١٩ لخمسة ركائز اساسية فى مجال الحماية الاجتماعية:

١. زيادة معدلات النمو والتشغيل باعتبارهما خط الدفاع الاول لمحاربة الفقر وتحسين الدخول

٢. ايجاد مساحة مالية تسمح بالإنفاق المتزايد على التنمية البشرية وبرامج الحماية والعدالة.

٣. التوسع في برامج الحماية التي تتميز بالكفاءة وتستهدف الطبقات الاولى بالرعاية.

٤. تطوير وتحديث الخدمات الأساسية التي يحصل عليها المواطن، وضمان التوزيع الجغرافي العادل لتمكين كافة المواطنين من الاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي.

٥. التحول التدريجي من الدعم العيني الى الدعم النقدي وزيادة قيمة الانفاق الاستثماري الموجه لتحسين البنية الأساسية ورفع مستوى الخدمات العامة.

- تقدر الايرادات لعام ٢٠١٨-٢٠١٩ بنحو ٩٨٩,٢ مليار جنيه بينما تقدر المصروفات بنحو ١٤٢٤ مليار جنيه.
- تعتبر موازنة ٢٠١٨ - ٢٠١٩ بداية بشائر الاصلاح الاقتصادى واللى هيتحقق معاه فائض أولى فى الموازنة العامة للدولة بعد أن نجحنا فى تحقيق فائض أولى فى العام الماضى وللمرة الأولى منذ ١٥ سنة ودة دليل على حسن ادارة أموال الدولة لأن إيراداتنا بدأت تغطى مصروفاتنا باستبعاد فوائد الدين العام.
- تم توفير ٦٧ مليار جنيه من الوفر المالى المحقق من رفع دعم الكهرباء والبترول وإعادة توجيهه لبرامج الحماية الاجتماعية لتخفيف العبء عن المواطنين من خلال:

زيادة فاتورة اجور العاملين بالدولة (نحو ٥,٢ مليون مستفيد) بنحو	إقرار زيادة سنوية لأصحاب المعاشات المدنية والعسكرية (نحو ١٠ مليون مستفيد) بنحو	زيادة حد الاعفاء وزيادة نسب الخصم الضريبي لأصحاب الاجور المنخفضة بنحو
٣٠ مليار جنيه	٢٨ مليار جنيه	٩ مليار جنيه

كيف سيتم إنفاق اموال الضرائب الخاصة بك؟

- يقدر إجمالي المصروفات لعام ٢٠١٨-٢٠١٩ بنحو ١٤٢٤ مليار جنيه موزعة كالاتي:

وتشهد موازنة عام ٢٠١٨-٢٠١٩ زيادة غير مسبوقة في مخصصات التعليم والصحة ليصلا إلى نحو ١٧٧,٤ مليار جنيه مقابل نحو ١٦٢ مليار جنيه فقط في موازنة العام المالي الماضي فيما يعد أكبر زيادة في مخصصاتهما في تاريخ الموازنات المصرية.

[1] يتضمن قطاع الخدمات العامة إجمالى قيمة الفوائد التى تتحملها الموازنة العامة للدولة بنحو ٥٤١ مليار جنيه. وبتوزيع الفوائد على قطاعات الموازنة يرتفع قيمة الإنفاق الموجه لقطاع التعليم ليصل نحو ١٧٠ مليار جنيه بنصيب ١٠٪ من إجمالى الفوائد الموزعة ، ويرتفع الإنفاق الموجه لقطاع الصحة ليصل نحو ٩٠,٢ مليار جنيه بنصيب ٥,٢٪ من إجمالى الفوائد الموزعة.

الصحة

يعتبر قطاع الصحة واحد من القطاعات التي تلقت أكبر زيادة في مخصصاتها لتصل الى نحو ٦٢ مليار جنيه في الموازنة الجديدة. كما انه من المقرر ان تصل الاستثمارات الحكومية في قطاع الصحة نحو ١١,٢ مليار جنيه في عام ٢٠١٨-٢٠١٩.

رصد مخصصات لبرنامج العلاج على نفقة الدولة بقيمة ٥,٧ مليار جنيه، إلى جانب ١,٥ مليار جنيه لسداد اشتراكات غير القادرين في التأمين الصحي، وأيضا تخصيص ٦٩ مليار جنيه مساهمات لصناديق المعاشات بزيادة ١٦,٥ مليار جنيه تقريبا عن العام المالي الماضي.

زيادة المخصص لتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية إلى ٧,٠ مليار جنيه مقابل ٦,٤ مليار جنيه عن العام المالي الماضي، بالإضافة إلى التأمين الصحي للطلاب ودعم المرأة المعيلة ودعم الأطفال دون السن المدرسي ومعاش الضمان الاجتماعي.

كما تشمل موازنة ٢٠١٨-٢٠١٩ العديد من الإجراءات لضمان بدء تطبيق المنظومة الجديدة للتأمين الصحي الشامل من خلال مساندة وزارة المالية لوزارة الصحة والسكان وجميع الجهات المعنية بالمنظومة الجديدة للتأمين الصحي والتأكيد على التزام الخزانة العامة بدعم الأعباء المالية للمنظومة الجديدة لحين اكتمال قدرة المنظومة على تمويل نفسها ذاتيًا، مع تحمل الخزانة عبء اشتراكات غير القادرين.

التعليم

قد زادت مخصصات التعليم في العام المالي ٢٠١٨-٢٠١٩ زيادة غير مسبوقة حيث بلغت اعتمادات التعليم ١١٥,٧ مليار.

من المخطط في عام ٢٠١٨-٢٠١٩ ان تقوم الحكومة بإنشاء ٥٤٩ مدرسة جديدة في مراحل التعليم الأساسي والتعليم الثانوي والتعليم لذوي الاحتياجات الخاصة مع انشاء ١٠٠ مدرسة تعليم فني داخل المصانع وتطوير ١٦٥ مدرسة للتعليم الفني.

وفي مرحلة التعليم الأساسي تسعى الدولة الى ضمان حصول كافة الطلاب وعددهم ١٥,٤ مليون طالب على وجبات التغذية المدرسية. كما تعمل الحكومة على تعزيز قدرات المعلمين من خلال تدريب ١٧٠٠ معلم بالتعاون مع المركز الثقافي البريطاني.

اما في مرحلة التعليم الثانوي فتسعى الدولة الى زيادة عدد طلاب مدارس الموهوبين والمتفوقين الى ٧٢٠٠ طالب. كما تعمل الحكومة على تطوير البنية التكنولوجية من خلال تزويد ١٩٣٦ مدرسة بفصل متحرك مزودا بلاب توب وشاشة عرض ذكية.

ومن المقرر أيضا في عام ٢٠١٨-٢٠١٩ ان تقوم الحكومة بتطوير عدد ١٢٠ منهجا دراسيا في مرحلة التعليم الثانوي و١٧٠ منهجا للتعليم الفني باستخدام اليات الكفايات.

من المستفيد من موازنة عام ٢٠١٨-٢٠١٩؟

تعمل الحكومة على التوزيع الجغرافي العادل للاستثمارات لضمان استفادة كافة المواطنين من ثمار الإصلاحات الاقتصادية ومن المقرر ان توزع الاستثمارات في عام ٢٠١٨-٢٠١٩ كالاتي:

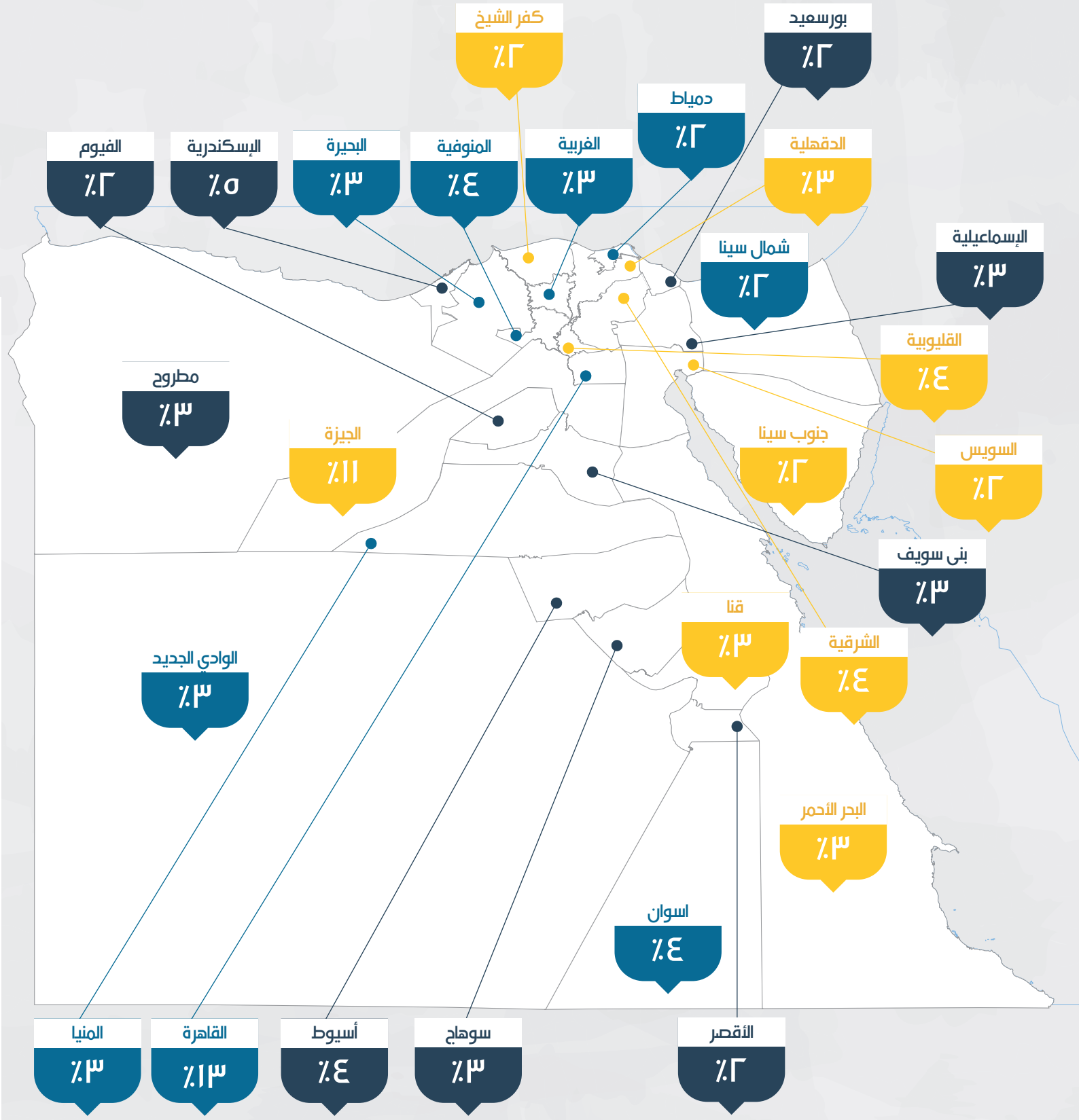

ما هي اهم اصلاحات الحكومة في السنوات المقبلة لتحقيق إدارة كفء وعادلة للأموال العامة؟

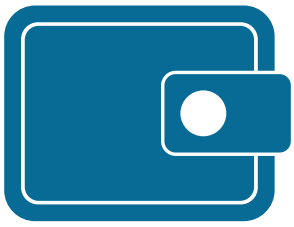

على جانب الإيرادات:

- تعظيم الموارد الضريبية وغير الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات غير السيادية.
- توسيع القاعدة الضريبية مع التأكد من تحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي على شرائح الدخل المختلفة وضم الاقتصاد غير الرسمي.
- التسعير السليم للسلع والخدمات التي تقدمها الدولة.
- التركيز على الإصلاح الإدارى والمؤسسى بمنظومة الضرائب لرفع كفاءة الإدارة الضريبية والتحصيل الضريبى، وسد ثغرات التهرب والتجنب الضريبى.
- المضي قدماً ببرنامج الطروحات العامة IPO لبعض الشركات المملوكة للدولة مما يؤدى إلى إيجاد مصادر إيرادات جديدة تساهم فى تمويل ضروريات الإنفاق العام وتنمية الإنسان والحماية الإجتماعية.
- القيام بإصلاحات لرفع كفاءة إدارة نظم المالية العامة وتشمل ميكنة كافة المعاملات الحكومية إلى جانب الايرادات والمصروفات.

على جانب المصروفات:

- زيادة الانفاق الموجه لصالح الحماية الاجتماعية خاصة البرامج التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية.
- تحسين الانفاق الموجه لصالح دعم النشاط الاقتصادي وذلك لخلق فرص عمل جديدة للشباب وزيادة دخول المواطنين ومحاربة الفقر.
- وضع منظومة لمتابعة وتقييم وإدارة المخاطر المالية لرصد أي مخاطر محتملة والتعامل معها بشكل مبكر.
- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الإنفاق الموجه للقطاعات الإنتاجية والإستثمارية وترشيد الدعم العينى غير الموجه.
- إستمرار إصلاحات قطاع الطاقة بما يتضمن إزالة التشوهات السعرية.
- القيام بإصلاحات لرفع كفاءة إدارة نظم المالية العامة وتشمل ميكنة كافة المعاملات الحكومية إلى جانب الايرادات والمصروفات.
- التوسع في برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص.

جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

MINISTRY OF FINANCE

يونيسف

للمزيد من المعلومات، تابعنا على الصفحة الرسمية لوزارة المالية

/MOF.Egypt

أو من خلال موقع شفافية الموازنة

http://budget.gov.eg

تم إعداد هذه الوثيقة بدعم كل من وحدة التواصل والسياسات المجتمعية باليونيسف.

وتجدر الإشارة الى ان جميع المعلومات الواردة فى هذه الوثيقة هى مسئولية وزارة المالية المصرية وحدها حيث أنها المصدر الرئيسى لجميع مخصصات ميزانية الدولة للسنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩